نظرية الحمل على الموضع في العربية

د. محمود مبارك عبد الله عبيدات
أ.د. ناصر إبراهيم النعيمي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن

الملخص:

يهدفُ هذا البحثُ إلى الوقوفِ عندَ ظاهرةِ الحملِ على الموضعِ، وذلك بوصفها عدولاً من العدولاتِ التي تلجأُ إليها العربيّةُ في أثناء الاصطدامِ ببعض الإشكالاتِ اللّغويّةِ.

وقد تبيّنَ بعدَ الدراسةِ والتدقيقِ أنَّ هذا العدولَ إنما هو أساسٌ يُفَسِّرُ وجهاً من وجوهِ العربيّةِ لم تستوعبْهُ القواعدِ النّحْويّةِ، يدخلُ على الكلمةِ بعدّه أساساً من بُنيتها وبه تتحققُ الأفضليّةُ، لا من أجلِ تسويغ الإشكالِ اللغويّ فحسبْ، ولتحقيقِ الغرضِ من الدّراسةِ قدّمتُ بالحديثِ عن مفهوم الحملِ على الموضعِ رابطاً المعنى اللغويّ بالاصطلاحيّ للإفادةِ في توضيحِ فكرةِ البحثِ، ثم أتبعته بالتقديمِ لتأسيسِ نظريّةِ الحملِ على الموضعِ، مفهوماً وأركاناً وتطبيقات، وإتمامًا للفائدةِ فقدْ عرضتُ لظاهرةِ الحملِ على الموضعِ في أدلّةِ النّحوِ القطعيّةِ؛ القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبويّ الشريفِ والشِّعرِ العربيّ.

الكلمات المفتاحية: الحمل على الموضع؛ اللغة العربية؛ العدول؛ القواعد النحوية.

Abstract:

This research aims to study the phenomenon of Al_Hamel Ala Al_Mod'a. The case in which we apply a specific rule on a word according to it's original position. As it is a cancellation of some altitudes used by the Arabic during the collision of language problems. It became clear to me after study and investigation that this recantation is a basis to explain the destinations of the Arab world which weren't able to absorb the normative grammatical rules.The word follows the basis of its structure, and then the superiority will be achieved. It is not only to justify the linguistic problem. I have talked about the phenomenon of Al_Hamel Ala Al_Mod'a_ in the linguistic dictionaries - linking the linguistic meaning with the terminology to benefit in clarifying the idea of research. And then, I followed it with an introduction to establish the theory of Al_Hamel Ala Al_Mod'a_it's definition, principles, and applications. To more uses, I showed this phenomenon in the assertive evidences from the noble Quran, Al_Hadith, and Arabic poetry.

Key words : Al_Hamel Ala Al_Mod'a; Arabic; Recantation; Grammatical rules

المبحث الأول: الحملُ على الموضعِ بينَ اللُّغةِ والاصطلاحِ

أولاً:- الحملُ لُغةً

يحتملُ مفهومُ الحملِ لغةً في المعاجمِ اللُّغويّةِ العديد من المعاني، يُفسّرُها السياقُ ضِمنَ لسان الحال، وذلك على النّحو الآتي:

فالحمل هو: ما يُقَلُّ سواء كان على الظهر أم الرأس أم في البطن ونحوه، قال ابن فارس: "(حمل) الحاء والميم واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلال الشيء"[1]، و"عَن ابْن السّكيت: الحَمْلُ مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَو على رَأس شجرةٍ، وَجمعه أحْمَال"[2].

ويجوز فيه كسر الحاء (حِمْل) وفتحها (حَمْل)، وقد ميز اللغويون بينهما فقالوا: "ما ظَهَرَ فهو حِمْل، وما بَطَن فهو حَمْلٌ" [3]، و"قَالَ ابْنُ بَرّيّ: أَما حَمْل البَطْن فَلَا خِلَافَ فِيهِ أَنه بِفَتْحِ الْحَاءِ، وأَما حَمْل الشَّجَرِ فَفِيهِ خِلَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهُ تَشْبِيهًا بحَمْل الْبَطْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهُ يُشْبِهُهُ بِمَا يُحْمل عَلَى الرأْس، فكلُّ مُتَّصِلٍ حَمْل وكلُّ مُنْفَصِلٍ حِمْل، فحَمْل الشَّجَرَةِ مُشَبَّه بحَمْل المرأَة لِاتِّصَالِهِ، فَلِهَذَا فُتِح، وَهُوَ يُشْبه حَمْل الشَّيْءِ عَلَى الرأْس لبُروزه وَلَيْسَ مستبِطناً كَحَمْل المرأَة، قال: وجمع الحَمْل أَحْمَال؛ وَذَكَرَ ابْنُ الأَعرابي أَنه يُجْمَعُ أَيضاً عَلَى حِمَال مِثْلَ كَلْبٍ وَكِلَابٍ. والحَمَّال: حامِل الأَحْمال، وحِرْفته الحِمَالَة. وأَحْمَلْتُهُ أَي أَعَنْته عَلَى الحَمل"[4].

ثُمَّ عُمِّم هذا اللفظ فصار كل ما يُقَلُّ حملًا سواء، فمن معانيه "السَّحَاب الْكثير المَاء وَإِنَّمَا سُمي حملاً لِكَثْرَة حَمْلِهِ للْمَاءِ"5، و" والحُمُول: الهَوادِجُ كَانَ فِيهَا النِّساءُ أَو لم يكُنَّ"6.

ويطلق لفظ الحميل مجازًا على الكفيل والغريب في القوم، قال ابن دريد: "الحميل: الْكَفِيل يُقَال: أَنا حميل بذا أَي كَفِيل بِهِ وَقد حملت بِهِ حمالَة كَمَا قَالُوا: كفلت بِهِ كَفَالَة وَزَعَمت بِهِ زعامة، والحميل أَيْضا: الْغَرِيب فِي الْقَوْم لَا يعرف نسبه، فلَان حميل فِي بني فلَان"[7].

ويطلق الحمل أيضًا على الإجهاد وذلك إذا عُدِّيَ بحرف الجر (على) فنقول: "وحَمَل على نفسه في السير: إذا جهدها. وحكى ابن دريد: يقال: حَمَلْت على القوم: إذا حرَّشْتُ بينهم وحملْتُ بينهم النمائمَ"[8].

ثانيًا:- الحمل اصطلاحًا

لا نجد في كتب النحو وأصوله تعريفا مباشرا لمصطلح الحمل برغم من أن تطبيقاته على المسائل اللغوية كثيرة؛ لذا سوف نحاول سبك مفهوم له وفق ما هو موجود عند من عرفوا الحمل من غير علماء اللغة.

قدّم أبو البقاء الكفوي إفادة لمفهوم الحمل فقال: "وَاخْتلفُوا فِي تَفْسِير الحمل فَقيل: هُوَ اتِّحَاد المتغايرين فِي الْمَفْهُوم بِحَسب الهوية، وَنقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية"[9]، وهو تعريف لساني في مكانه مع ما يكتنفه من الغموض لمن لم يكن متبحرًا في ظاهرة الحمل من قبل.

وهو مستخدم في لغة الفقه، ويقصد به فيها: "حمل الشئ على الشئ: إلحاقه به"[10]، وهو معنى دقيق يمكن من خلاله أن نشتق مفهوم الحمل في اصطلاح النحاة بإنه إلحاق لفظ أو نمط لغوي بنمط آخر يوحي ظاهرهما بعدم التقائهما معا، على أن هذا المفهوم سيتوضح بشكل أكبر عند تقييده بالحمل على الموضع كما سيظهر في أثناء حديثنا عن مفهوم نظرية الحمل على الموضع.

وهو بهذا المفهوم يرتبط بمفهوم الحمل في اللغة في معناه المجازي حين يطلق الحميل على الغريب في القوم لا يعرف نسبه، فيلحق بأولئك القوم، وهو نوع من الإقلال –المفهوم اللغوي للحمل- إلا أنه إقلال على مستوى مجازي.

والحمل بالمفهوم الاصطلاحي السابق نوع من التأويل الذي يهدف –كما يرى تمام حسان-إلى أمرين لا ثالث لهما: عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع، وحرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد[11]. ولذلك يصبح الحمل وسيلة لإحكام قواعد النحو، درءًا لأيّ تهمة ضعف أو شذوذ.

والحمل صنوف كثيرة، منها: الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والحمل على التوهم، والحمل على النظير وعلى النقيض والحمل على الموضع الذي نحن بصدد دراسته.

وقد أضاف أبو البقاء الكفوي عددًا من هذه الأحمال، وهي: حمل المواطأة وَحمل الِاشْتِقَاق وحمل أسماه هُوَ حمل المواطأة وَحمل ذُو حمل الِاشْتِقَاق وَحمل الْمُطلق على الْمُقَيد وَحمل الْأُصُول على الْفُرُوع وَالْحمل على أحسن القبيحين وغيرها كثير[12].

ثالثًا: الموضع لغة

الوَضْعُ ضدّ الرفع، وضَعَه يَضَعُه وَضْعاً ومَوْضُوعاً، والمواضِعُ معروفة واحدها مَوْضِعٌ واسم المكان المَوْضِعُ، والموضَعةُ لغة في المَوْضِعِ حكاه اللحياني عن العرب، قال: يقال ارْزُنْ في مَوضِعِكَ ومَوْضَعَتِكَ. والموضِعُ مصدر قولك: وَضَعْتُ الشيء من يدي وَضْعاً وموضوعاً وإنه لحَسَنُ الوِضْعةِ أَي الوَضْعِ والوَضْعُ أَيضاً الموضوعُ سمي بالمصدر وفلان مُوَضَّعٌ إِذا كان مُخَنَّثاً[13].

رابعا: الموضع اصطلاحًا:

يُقصد بالموضع في اصطلاح النحويين موقع الوحدة اللغوية الأصلي قبل إجراء التحويلات النحوية الاختيارية المتمثلة بزيادة العوامل اللفظية التي من شأنها أن تغيّر الشكل النحويّ الإعرابي لتلك الوحدة.

ولتوضيح هذا المفهوم نأخذ المثال الآتي:

التقيتُ بزيدٍ وعليًّا

إن الموضع الأصلي لكلمة (زيد) قبل دخول حرف الجر الباء هو النصب على المفعولية، على اعتبار: التقيتُ زيداً. لذلك حملنا الاسم المعطوف (عليًّا) على أصل المعطوف عليه اتباعاً للموضع.

المبحث الأول: نظريّة الحمل على الموضع بين التنظير والتطبيق

من المعلوم أن النحو العربي قام على نظرية كبرى هي نظرية العامل التي فسّر النحاة بواسطتها تغير حركات أواخر الكلم بتغير العوامل النحوية الداخلة على تلك الكلم، إلا أن أي نظرية تتعامل مع وحدات كثيرة –كما هو الحال في النظريات النحوية التي تتعامل مع التراكيب اللامتناهية في اللغات- لا تعدم أن تواجه بعض الأنماط التي تتفلّت من تلك النظرية، ولذا تظهر الحاجة في تلك النظريات إلى وجود نظريات فرعية أو نظريات مُكمِّلة تَرُدُّ تلك الأنماط المتفلتة إلى حيّز تلك النظرية.

وهذا الوضع هو ما واجه نظرية العامل في النحو العربي، فبالرغم من أن هذه النظرية قد استطاعت أن تحوي الكثير من أنماط اللغة العربية تحتها إلا إننا لا نعدم وجود بعض الأنماط المتفلتة - وهي غير قليلة- التي تخرج عن التطبيق المباشر لنظرية العامل؛ لذا فقد وضع علماء النحو العربي عددا من الآليات التي يستطيعون من خلالها رد تلك الأنماط لتدخل في مظلة نظرية العامل.

فالإعراب المحلّي الخاص بالمبنيات -والبناء قسيم الإعراب- آلية تستخدم لتلك الغاية، لذا يمكن النظر إلى الإعراب المحلّي على أنه نظرية فرعية مكمِّلة لنظرية العامل، وكذلك الأمر بالنسبة للإعراب التقديري للكلمات التي لا تظهر الحركات الإعرابية في

أواخرها، والجر على الجوار والجر على التوهم، فكل هذه الآليات التي تعامل معها النحاة بوصفها عللا نحوية يُنظَر إليها على أنها نظريات فرعية استطاع النحاة من خلالها إدخال الأنماط النحوية التي خرجت على نظرية العامل إلى حيز هذه النظرية الكبرى.

والأمر في هذا حاصل في موضوع الحمل على الموضع، الذي يتجاوز كونه علة نحوية -كما سيظهر في التعريف الاصطلاحي- تُفَسَّرُ بها بعض الأنماط المتمَرِّدة على نظرية العامل، وذلك بغية إدخال تلك الأنماط تحت مظلة العامل النحوي.

وقد جعل النحاة الحمل على الموضع من الوجوه التي يُخَرَّجُ عليها الرفع والنصب في العربية، فقد جاء في كتاب الجمل المنسوب للخليل: "وَالرَّفْع أحد وَعِشْرُونَ وَجها؛ الفَاعِل وَمَا لم يذكر فَاعله والمبتدأ وَخَبره وَاسم كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَخبر إِن وَمَا بعد مذ والنداء الْمُفْرد وَخبر الصّفة وفقدان الناصب **وَالْحمل على الْموضع** وَالْبَيِّنَة والحكاية وَالتَّحْقِيق وَخبر الَّذِي وَمن وَمَا وَحَتَّى إِذا كَانَ الْفِعْل وَاقعا وَالْقسم وَالصرْف وَالْفِعْل المستأنف وشكل النَّفْي وَالرَّفْع بهل وَأَخَوَاتهَا"[14].

وقال في وجوه النصب: "فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجها نصب من مفعول بِهِ وَنصب من مصدر وَنصب من قطع وَنصب من حَال وَنصب من ظرف وَنصب ب إِن وَأَخَوَاتهَا وَنصب بِخَبَر كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَنصب من التَّفْسِير وَنصب من التَّمْيِيز وَنصب بِالِاسْتِثْنَاءِ وَنصب بِالنَّفْيِ وَنصب ب حَتَّى وَأَخَوَاتهَا وَنصب بِالْجَوَابِ بِالْفَاءِ وَنصب بالتعجب وَنصب فَاعله مفعول ومفعوله فَاعل وَنصب من نِدَاء نكرَة مَوْصُوفَة وَنصب بالإغراء وَنصب بالتحذير وَنصب من اسْم بِمَنْزِلَة اسْمَيْنِ وَنصب بِخَبَر مَا بَال وَأَخَوَاتهَا وَنصب من مصدر فِي مَوضِع فعل وَنصب بِالْأَمر وَنصب بالمدح وَنصب بالذم وَنصب بالترحم وَنصب بالاختصاص وَنصب بِالصرْفِ وَنصب ب سَاءَ وَنعم وَبئسَ وَأَخَوَاتهَا وَنصب من خلاف الْمُضَاف **وَنصب على الْموضع** لَا على الِاسْم وَنصب من نعت النكرَة تقدم على الِاسْم وَنصب من النداء الْمُضَاف وَنصب على الِاسْتِغْنَاء وَتَمام الْكَلَام وَنصب على النداء فِي الِاسْم الْمُفْرد الْمَجْهُول وَنصب على البنية وَنصب بِالدُّعَاءِ وَنصب بالاستفهام وَنصب بِخَبَر كفى مَعَ الْبَاء وَنصب بالمواجهة وَتقدم الِاسْم وَنصب على فقدان الْخَافِض وَنصب ب كم إِذا كَانَ استفهاما وَنصب يحمل على الْمَعْنى وَنصب بِالْبَدَلِ وَنصب بالمشاركة وَنصب بالقسم وَنصب بإضمار كَانَ وَنصب بالترائي وَنصب بوحده وَنصب بالتحثيث وَنصب من فعل دَائِم بَين صفتين وَنصب من المصادر الَّتِي جعلوها بَدَلا من اللَّفْظ الدَّاخِل على الْخَبَر والاستفهام"[15].

ويعالج النحاة الحمل على الموضع في كثير من الأحيان تحت باب الحمل على المعنى، من ذلك قول المبرد: "اعْلَم أَن الشئ لَا يجوز أَن يحمل على الْمَعْنى إِلَّا بعد اسْتغْنَاء اللَّفْظ، وَذَلِكَ قَوْلك: مَا جاءنى غير زيد وَعَمْرو حمل (عَمْرو) على الْموضع؛ لِأَن معنى قَوْله: (غير زيد) إِنَّمَا هُوَ: إِلَّا زيد، فَحمل (عَمْرو) على هَذَا الْموضع وَكَذَلِكَ قَوْله: مَا جاءنى من أحد عَاقل رفعت الْعَاقِل، وَلَو خفضته كَانَ أحسن وَإِنَّمَا جَازَ الرّفْع؛ لِأَن الْمَعْنى: مَا جاءنى أحد"[16]، إلا أن الحمل على المعنى أوسع عندهم، إذ يطلق على الحمل على الموضع وعلى غيره.

أولاً: مفهوم نظريّة الحمل على الموضع

قدَّمنا فيما سبق مفهوم الحمل اصطلاحًا دون أن نقيده بالحمل على الموضع، فإذا أخذنا ما قيل هناك لسبك مفهوم لهذه النظرية فإننا نقول: الحمل على الموضع نظرية فرعية استخدمها النحاة

لإلحاق بعض الأنماط الجُمْلية التي يوحي ظاهرها بعدم دخولها تحت قواعد العامل النحوي لتدخل تحته، ففي كل جملة محمولة على الموضع وحدة لغوية تحتل موضعًا مُقَدَّرًا مغايرًا للحركة الظاهرة التي تحملها ثم يأتي ما يُحْمل على ذلك الموضع المقدَّر.

وقد عرَّفه سيف الدين الفقراء إلا أنه حصره عند تعريفه بالعطف فقال: " فالعطف على الموضع أو المحلِّ، هو أن تعطف لفظة على الموضع الأصلي المفترض للمعطوف عليه قبل دخول العامل؛ أي أنّه عطف على أصل مقدَّر، ويخضع له العطف على ألفاظ مؤولة بمقدَّر أصيل"[17].

ويمكن لنا أن نعيد صياغة نظرية الحمل على الموضع من خمسة أركان رئيسة بحيث تساهم مجتمعة في تفسير سر حركة الوحدة اللغوية المذكورة.

ثانيًا: أركان نظرية الحمل على الموضع:

تنتظم نظرية الحمل على الموضع بأركان خمسة هي:

أ- الحميل المتأثر	← (الاسم الذي حُمل على الموضع).
وقد آثرت إطلاق لفظ الحميل - وهو فعيل بمعنى مفعول- على هذا الجزء لأن هذا اللفظ هو ما أطلق على الغريب في القوم في معاجم اللغة -كما ظهر في التعريف اللغوي للحمل- فهذا الاسم هو غريب من حيث الشكل عما حُمِل عليه.	
ب- المحمول عليه ظاهراً	← (اللفظ الذي جاء على ظاهر الكلام).
ج- المحمول عليه باطناً	← (اللفظ باعتبار الموضع الأصلي له).
هـ- الهدف	← (عام وخاص).
و- العلاقة	← (توافق - تغاير).

ثالثًا: الأهداف العامة والخاصة لنظريّة الحمل على الموضع

تظهر أهداف هذه النظرية في الخطاطة الآتية:

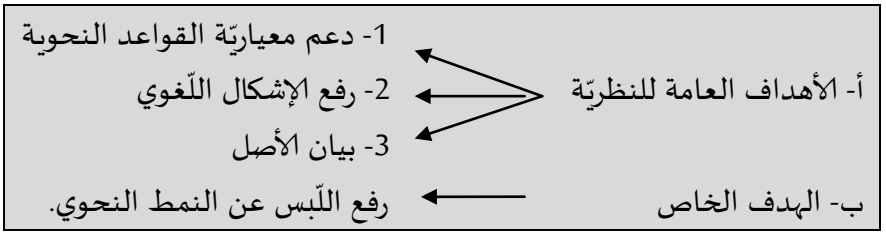

رابعًا: العلاقة بين الحميل المتأثر والمحمول عليه ظاهراً وباطناً

في تطبيقات نظرية الحمل على الموضع نجد علاقتين تظهران بين الحميل المتأثر والمحمول عليه، العلاقة الأولى هي علاقة التغاير وذلك حين ينظر إلى الجملة نظرة ظاهرية؛ إذ لا يتوافق الحميل المتأثر مع المحمول عليه ظاهرًا، والعلاقة الأخرى علاقة التوافق وذلك حين ينظر إلى الموضع الأصلي للمحمول عليه.

أ- علامة الحميل المتأثر + علامة المحمول عليه ظاهراً = تغاير.

ب- علامة الحميل المتأثر + علامة المحمول عليه باطناً = توافق. (هنا تتحقق الأفضلية).

ويمكن توضيح هذه العلاقات بالمخطط التحليلي الآتي لقول ضابئ بن الحَارِث بن أَرْطَاة:

ومن يكُ أمسى في المدينة رَحْلُهُ

فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ [18]

الحميل المتأثر	←	قيّارٌ
المحمول عليه ظاهراً	←	ضمير النصب الياء (النصب)
المحمول عليه باطناً	←	موضع الياء (الرفع)
الهدف الخاص	←	رفع الإشكال اللغوي لحركة (قيّارٌ)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + علامة المحمول ظاهراً (النصب)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول باطناً(الرفع)= توافق.		

خامسا: المواضع التي يقع فيها الحمل على الموضع في العربية

يكثر الحمل على الموضع في التوابع وعلى وجه التحديد في النعت والعطف، يقول الأنباري: "وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللفظ"[19]، ويقول: "والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى، وأوفر من أن تستقصى"[20].

إلا أنه مشروط بأن يكون المتبوع في موضع نحوي له بنية سطحية يحمل فيها علامة إعراب أو علامة بناء ما، وبنية عميقة يستحق فيها علامة إعراب مختلفة، فيأتي التابع (المعطوف أو النعت) إما على البنية السطحية وإما على البنية العميقة، وفي الثاني يقع الحمل على الموضع.

ومصداق ذلك قول ابن السراج: "الأشياء التي يقال: إن لها موضعًا غير لفظها على ضربين: أحدهما اسمٌ مفرد مبني، والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع، فإن كان الاسم معربًا مفردًا، فلا يجوز أن يكون له موضع؛ لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب"[21].

وبتتبع الشواهد التي وقع فيها الحمل على الموضع في كتب النحو نستطيع أن نستنتج أن المواضع التي وقعت فيها هذه المسألة هي:

1- المبتدأ الذي دخلته بعض العوامل فأخرجته عن الرفع، وذلك كما في دخول إن وأخواتها عليه فتجعله منصوبًا، وكذلك لا النافية للجنس، أو دخول حرف جر زائد أو شبيه بالزائد عليه

فيصبح مجرورًا، فهو وإن خرج عن الرفع إلى النصب أو الجر إلا أنه في أصله مبتدأ، والمبتدأ في أصله مرفوع.

يقول الشاطبي: "وقد استدلّ سيبويهَ على أن لا وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ. قال ابن خروف: الحمل على الموضع في هذا الباب حَسَنٌ في المعرب والمبنى، لأن الموضع للابتداء، بدليل: لا مثله أحدٌ، وهو معرب"[22].

إلا أن النحاة قيدوا المبتدأ الذي يُحْمَل على موضعه مما دخلته إن وأخواتها بأن ولكن دون باقي أخواتهما، يقول ابن الوراق: ""فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ الْعَطف على مَوضِع (إِن وَلَكِن) وَلم يجز الْعَطف على مَوضِع بَاقِي الْحُرُوف - أَعنِي أخواتها؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (إِن وَلَكِن) لَا يغيران معنى الِابْتِدَاء، و (كَأَن وليت وَلَعَلَّ) تحدث مَعَاني من التَّشْبِيه وَالتَّمَنِّي والترجي، فيزول معنى الِابْتِدَاء"[23].

ونتذكر هنا المسألة الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين في العطف على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر، وهي المسألة الثالثة والعشرون في كتاب الإنصاف[24]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، محتجين بالنقل والقياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى** ﴾ (المائدة: 69) وجه الدليل أنه عطف {الصَّابِئُونَ} على موضع "إن" قبل تمام الخبر -وهو قوله: ﴿ **مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** ﴾ وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إنَّك وزيد ذاهبان".

وأما من جهة القياس فهو إجماعهم مع البصريين على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو "لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك" فكذلك مع "إنَّ" لأنها بمنزلتها. واختلف الكوفيون بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان". وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال وذلك لأنك إذا قلت "إنك وزيدٌ قائمان" وجب أن يكون "زيد" مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملا في خبر "زيد" وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.

ويمكن توضيح تفاصيل هذه الحالة بالأمثلة الآتية:

مثال1: إنّ ليثاً في الحديقة وأسدٌ.

الحميل المتأثر	⟵	أسدٌ
المحمول عليه ظاهراً	⟵	ليثاً (النصب)
المحمول عليه باطناً	⟵	موضع ليثا (الرفع) على الابتداء
الهدف الخاص	⟵	رفع الإشكال اللغوي لحركة (أسدٌ)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول ظاهراً (النصب)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول باطناً (الرفع)= توافق.		

مثال2: لا طالبَ مُجتهدٌ حاضرٌ

الحميل المتأثر		مجتهدٌ
المحمول عليه ظاهراً		طالبَ (الفتح)
المحمول عليه باطناً		موضع طالب (الرفع)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (مجتهدٌ)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول ظاهراً (الفتح)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول باطناً (الرفع)= توافق.		

مثال 3: رُبَّ رجلٍ فقيرٌ أَكْرَمَ رجلًا غنيًّا

الحميل المتأثر		فقيرٌ
المحمول عليه ظاهراً		رجلٍ (الجر)
المحمول عليه باطناً		موضع رجل (الرفع)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (فقير)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول ظاهراً (الجر)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول باطناً (الرفع)= توافق.		

2- كل ما يجر بحرف الجر الزائد، فهو إما أن يكون مرفوعا في الأصل كما في المبتدأ والفاعل ونائبه وإما أن يكون منصوبًا كما في المفعول به وخبر الأفعال الناسخة.

مثال: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا.

الحميل المتأثر		بخيلا
المحمول عليه ظاهراً		بجبان (الجر)
المحمول عليه باطناً		موضع بجبان (النصب)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (بخيلا)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول ظاهراً (الجر)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول باطناً (النصب)= توافق.		

3- تابع المنادى المبني، فهو في الظاهر مرفوع (مبني على ما يرفع عليه) وفي المحل منصوب.

مثال: يا عمرُ الجوادَ.

الحميل المتأثر		الجوادَ
المحمول عليه ظاهراً		عمرُ (الرفع)
المحمول عليه باطناً		موضع عمرُ (النصب)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (الجوادا)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول ظاهراً(الرفع)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول باطناً(النصب)= توافق.		

4- المجرور بحرف الجر الأصلي وهو في الأصل مفعول غير المباشر، وهو المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، أو يكون المجرور خبر الأفعال الناسخة، أو ظرفًا.

مثال1: مررتُ بزيدٍ وعمراً.

الحميل المتأثر		عمراً
المحمول عليه ظاهراً		بزيدٍ (الجر)
المحمول عليه باطناً		موضع زيد (النصب على المفعولية)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (عمرو)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول ظاهراً(الجر)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر (النصب) + حركة المحمول باطناً(النصب)= توافق.		

مثال 2: أضحينا بخيرٍ وسعادةً.

الحميل المتأثر		سعادةً
المحمول عليه ظاهراً		بخيرٍ (الجر)
المحمول عليه باطناً		موضع بخيرٍ (النصب)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (سعادةً)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول ظاهراً(الجر)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول باطناً(النصب)= توافق.		

مثال3: أراك في اليومِ أو غداً.

الحميل المتأثر		غداً
المحمول عليه ظاهراً		في اليوم (الجر)
المحمول عليه باطناً		موضع في اليوم (النصب)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (غداً)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول ظاهراً(الجر)= تغاير 2- حركة الحميل المتأثر(النصب) + حركة المحمول باطناً(النصب)= توافق.		

5- جواب الطلب المقترن بفاء السببية، إذ يكون منصوبًا وموضعه لو حذفت الفاء الجزم بجواب الطلب.

مثال: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون 10)

نلاحظ مجيء الفعل أكن مجزوماً، وهو معطوف على فعل منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب.

"ونصب الفعل في جواب التمني والجزم في قوله سبحانه: وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ بالعطف على موضع فَأَصَّدَّقَ كأنه قيل: إن أخرتني أصدّق وأكن، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي. والزجاج، وحكى سيبويه عن الخليل أنه على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني لأن الشرط غير ظاهر ولا يقدر حتى يعتبر العطف على الموضع"[25].

الحميل المتأثر		أكنْ
المحمول عليه ظاهراً		فأصدقَ (النصب)
المحمول عليه باطناً		موضع فأصدق (الجزم)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لجزم (أكن)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(االجزم) + حركة المحمول ظاهراً(النصب)= تغاير. 2- حركة الحميل المتأثر(الجزم) + حركة المحمول باطناً (الجزم)= توافق.		

المبحث الثالث: الحمل على الموضع في أدلة النحو القطعية:

أولاً: الحمل على الموضع في القرآن الكريم

من شواهد الحمل على الموضع في القرآن الكريم ما يأتي:

1- قوله تعالى:- ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (البقرة62)

جاءت (الصابئين) منصوبة قياساً لإنها معطوفة على منصوب في محل نصب اسم إنّ.

أما قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (المائدة 69)، فقد جاءت كلمة (الصابئون) على غير مقتضى الظاهر الذي ظهر في سورة البقرة فقد جاءت كلمة (الصابئون) معطوفة على محل اسم إنَّ، أو على محل إنَّ واسمها؛ لأن أصلهما الرفع.

الحميل المتأثر		الصائبون
المحمول عليه ظاهراً		الذين (النصب على اسم إنّ)
المحمول عليه باطناً		موضع اسم إن (الابتداء)
الهدف الخاص		رفع الإشكال اللغوي لحركة (الصابئون)
العلاقة 1- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول ظاهراً (النصب)= تغاير. 2- حركة الحميل المتأثر(الرفع) + حركة المحمول باطناً(الرفع)= توافق.		

2- قال تعالى: ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾ (المائدة 6)

قال العكبري: "(بِرُءُوسِكُمْ) : الْبَاءُ زَائِدَةٌ، وَقَالَ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ: الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلتَّبْعِيضِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَعْرِفُهُ أَهْلُ النَّحْوِ. وَوَجْهُ دُخُولِهَا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى إِلْصَاقِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ. (وَأَرْجُلَكُمْ) : يُقْرَأُ بِالنَّصْبِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي؛ أَيْ: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ، وَالسُّنَّةُ الدَّلَالَةُ عَلَى وُجُوبِ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ تُقَوِّي ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ بِرُءُوسِكُمْ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى اللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ"[26].

3- قوله تعالى:- ﴿ **وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ**﴾ (التوبة 3)

قال العكبري: " (وَرَسُولِهِ) : يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي بَرِيءٌ، وَمَا بَيْنَهُمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّوْكِيدِ، فَلِذَلِكَ سَاغَ الْعَطْفُ. وَالثَّانِي: هُوَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ: وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ، وَالثَّالِثُ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ الِابْتِدَاءِ، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لَهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ الِابْتِدَاءِ بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ، وَيُقْرَأُ بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنَّ"[27].

4- قال تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران 62)

ما النافية تعمل عمل ليس، ترفع الاسم (من إله) وتنصب الخبر المحذوف على تقدير (حق)، ولفظ الجلالة بدل من موضع (من إله) المرفوع على الاسمية أو على موضع الابتداء.

5- قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الصافات 35):

لا هنا نافية للجنس، دخلت على الجملة الاسمية المحذوف خبرها على تقدير حقٌّ أو معبود، فنصبت اسمها (إله) ورفعت خبرها المحذوف المقدّر. ولفظ الجلالة الله بدل من موضع اسم إله على (الابتداء).

6- قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود 84):

لكم: خبر مبتدأ مقدم، من: حرف جر زائد، إله: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر، غيره: نعت إله مرفوع بالضمة (حملا على الموضع)

7- قوله تعالى: قراءة بعضهم: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النبي ﴾ (الأحزاب 56) برفع (ملائكته).

فالعطف في هذه القراءة على موضع اسم إن (الابتداء).

ثانياً: الحمل على الموضع في الحديث النبوي الشريف:

آثرت أن أضع الحديث النبوي الشريف ضمن دراستي استدراكا على جهود القدماء التي تتنحى كثيرا عن الأحاديث الشريفة، فقد خلت كتب النحاة من هذه الشواهد التي لا نجدها إلا في كتب إعراب الحديث.

1- الحديث الأول:-

" فَإِنَّهَا تَأتي يَوْم الْقِيَامَة كأغذ مَا كَانَت وَأَكْثَره وأسمنه " الْجَرّ فِي (أَكثر وأسمن) وَمَا بعده أَجود؛ لِأَنَّهُ يعْطف على لفظ (أغذ) .

وَيجوز نَصبه عطفا على مَوضِع الْكَاف فَإِن [موضعهَا] نصب على الْحَال[28].

2- الحديث الثاني:-

توْجِيه حَدِيث: " إِن جِبْرِيل أَو ملكٌ " وَبَيَان الْجيد فِي هَذِه الرِّوَايَة

" إِن جِبْرِيل - أَو ملك - " وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة ملك بِالرَّفْع. والجيد النصب عطفا على اسْم إِن. وَأما الرّفْع فَلهُ وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن يكون مُبْتَدأ وَجَاء خَبره، وَخبر إِن مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ جَاءَ تَقْدِيره: إِن جِبْرِيل جَاءَ، أَو ملك جَاءَ.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يخرج على مَذْهَب الْكُوفِيّين فَإِنَّهُم يجيزون الْعَطف على مَوضِع اسْم إِن[29].

3- الحديث الثالث:-

" إِنِّي وَإِيَّاك وَهَذَانِ وَهَذَا الراقد فِي مَكَان وَاحِد يَوْم الْقِيَامَة " وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة (هَذَانِ) بِالْألف وَفِيه وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَنه عطف على مَوضِع اسْم إِن قبل الْخَبَر؛ لِأَن مَوضِع اسْم (إِن) رفع تَقْدِيره: أَنا وَأَنت وَهَذَانِ"[30].

ثالثاً: الحمل على الموضع في الشعر:

شواهد الحمل على الموضع في الشعر كثيرة، منها:

1- قول ضابئ بن الْحَارِث بن أَرْطَاة:

ومن يكُ أمسى في المدينة رَحْلُهُ

فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ [31]

الشاهد رفع (قيار) على موضع اسم إنّ وهو الابتداء.

2- قول جرير:

فما كعبُ بن مامةَ وابن سُعدى
بأكرمَ منك يا عمرُ الجوادا [32]

الشاهد نصب الجوادا على موضع (عمر): منادى مبني على الضم في محل نصب.

3- قول عقيبة الأسدي:

معاوي إننا بشر فأسْجِحْ
فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا [33]

الشاهد نصب (الحديدا) على موضع (بالجبال):خبر ليس منصوب.

4- قول كعب بن جُعيل:

ألا حيّ ندماني عمير بن عامر
إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غدا [34]

الشاهد نصب (غدا) على موضع (من اليوم): ظرف زمان منصوب.

5- وقال رجل من بني مَذحِج:

هذا لعمرُكم الصَّغارُ بعينِهِ
لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ [35]

الشاهد رفع (أبُ) على موضع (اسم لا النافية للجنس) وهو الابتداء.

6- قول امرئ القيس:

وَيُلْمِّها في هواءِ الجَوِّ طالِبَةً
ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ [36]

الشاهد رفع (مطلوبُ) على موضع الابتداء في (كهذا)

7- قول رؤبة بن العجاج:

إنّ الربيع الجودَ والخريفا
يدا أبي العباسِ والصُّيوفا [37]

الشاهد رفع (والصُّيوفا) على موضع (إنَّ) وهو الابتداء.

8- قول الشاعر:

هلْ أنْتَ باعثُ دينارٍ لِحاجَتِنا
أَوْ عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مِخْراقِ [38]

الشاهد نصب (عبد ربّ) على موضع (دينار): مفعول به لاسم الفاعل (باعث).

9- قول النابغة الجعدي:

فليس بمعروفٍ لنا أن نردَّها
صِحاحاً ولا مُستنكَراً أن تُعَقَّرا [39]

الشاهد: قوله (مستنكراً) معطوف على موضع بمعروف.

10- قول العجاج:

كشحاً طوى من بَلَدٍ مُختارا
من يَأْسِهِ اليائسِ أو حذارا [40]

الشاهد: نصب (حذارا) وعطفه على موضع (من)

11- قول ذي الرمة:

بها العينُ والآرامُ لا عِدَّ عِنْدَها
ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرِّبْلُ [41]

الشاهد أنه حمل (كرع) على موضع (لا) وهو موضع ابتداء.

12- قول أبي دواد الإيادي:

فأبلوني بليّتكم لعلي
أُصالِحَكُمْ وأستدرجْ نَوَيّا [42]

الشاهد حمل (أستدرج) على موضع (لعل): لإنه مجزوم جواب الأمر.

13- قول لبيد بن ربيعة العامري:

حتى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهَاجَهَا
طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ [43]

فرفع "المظلوم" وهو صفة للمجرور الذي هو "المعقب" حملًا على الموضع؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل للمصدر، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجرّ للإضافة.

14- قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَإِنْ لم تَجِدْ من دون عَدَنَانَ والدًا

ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ [44]

فقد عطف دون بالنصب على موضع من دون المجرورة لأن موضعها الظرفية.

الخاتمة:

استطاعت الدراسة أن تتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها:

- لم يستثن علماء اللغة الحمل على الموضع من التقعيد اللغوي، فقد كثر في كلام النحاة الأولين الحديث عن الموضع، على الرغم من أن تناولهم للموضوع كان بشكل فرعي، وإن تُخصص به في بعض الأبواب فإنه تخصص ينقصه الدقة والشمول، إذ يضطر الباحث في الموضوع إلى التنقيب والقياس للاستدلال بشكل وافٍ.

- اهتدى النحاة إلى ظاهرة الحمل على الموضع وجعلوا منها نظرية مكملة لنظرية العامل التي قام عليها النحو العربي، وفائدة نظرية الحمل على الموضع وغيرها من النظريات المكملة تكمن في أنها تفسر مجيء الأنماط النحوية التي تتمرد على قواعد نظرية العامل فتردها إلى هذه النظرية.

- التأكيد على أن الحمل على الموضع غير مبني على افتراضات ظنية وإنما على أسس ثابتة تؤكدها الشواهد النحوية.

- تتخذ ظاهرة الحمل على الموضع مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة حسب مقتضى الجملة، ويدخل في أكثر من درس لغوي دون انحصاره في درس محدد، مثل موضع الابتداء وموضع النواسخ وموضع الفاعل وموضع المفعول به وغيرها.

الهوامش والإحالات:

1 أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا (المتوفى: 395هـ، 1005م)، معجم مقاييس اللغة، 6ج، تحقيق عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 2002، ج84/2، مادة حمل.

2 أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (المتوفى: 370هـ، 980م)، تهذيب اللغة، 8ج، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001، 59/5، مادة حمل.

3 أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ، 786م)، معجم العين، 8ج، تحقيق مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 241/3، مادة حمل.

4 ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى 711هـ، 1311م)، لسان العرب، 15ج، دار صادر، ط3، بيروت، 1994م-1414هـ، 11/ 177 مادة حمل.

5 أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ، 933م)، جمهرة اللغة، 3ج، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1987، ج1/ 566، باب ح ل م.

6 أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ، 1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، 11ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ - 2000م، 3/ 370، مادة حمل.

7 ابن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق، ج1/ 567، باب ح ل م.

8 - نشوان بن سعيد الحميرى (المتوفى: 573هـ، 1177م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 12ج، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999م، ، 3/ 1583، باب حمل.

9 أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي الحنفي (المتوفى: 1094هـ، 1682م)، الكليات، 1ج، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص 378.

10 محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، 1ج، دار النفائس، ط2، 1988، ص187.

11 تمام حسان (المتوفى: 1433هـ، 2011م)، الأصول، 1ج، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، المغرب، 1981م، ص170.

12 أبو البقاء الكفوي، الكليات، مصدر سابق، فصل الحاء، ص 379

13 ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، 8/ 396، مادة وضع.

14 الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ، 786م) (منسوب إليه)، الجمل في النحو، 1ج، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ 1995م، ص 143.

15 الخليل بن أحمد الفراهيدي (منسوب إليه)، الجمل في النحو ص 64-65.

16 محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ، 898م)، المقتضب، 4ج، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت، 3/ 281.

17 سيف الدين طه الفقراء "العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد1، 2006م، ص 332.

18 عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ، 796م)، الكتاب، 4ج، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988، 1/ 38

19 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ، 1181م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2ج، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982م، 1/ 331.

20 المصدر السابق 1/ 335.

21 أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ، 928م)، الأصول في النحو، 3ج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2/ 61.

22 أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790هـ، 1388م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، 10ج، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007م، 2/ 441.

23 محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: 381هـ، 991م)، علل النحو، 1ج، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1420 هـ - 1999م، ص240.

24 انظر تفاصيل هذه المسألة عند الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 185- 195.

25 شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ، 1853م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 16ج، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ج14، ص312

26 أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ، 1219م)، التبيان في إعراب القرآن، 2ج، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1، ص 422.

27 أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن ج2، ص634 -635.

28 أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ، 1219م)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1ج، عبد الحميد الهنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، 1999، ص133.

29 أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، مصدر سابق، ص87.

30 أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، مصدر سابق، ص 153- 154

31 سيبويه، الكتاب، 1/ 38.

32 المبرد، المقتضب، مصدر سابق 4/ 208 وانظر: محمد إسماعيل عبدالله الصاوي (المتوفى 1399هـ، 1978م)، شرح ديوان جرير، 1ج، مطبعة الصاوي، ص.135

33 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق 1/ 67، والخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو (منسوب إليه)، مصدر سابق، ص101.

34 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق 1/ 68، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو (منسوب إليه)، مصدر سابق،101.

35 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق ، 1/ 292

36 ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ص 405، و امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي (520 م - 565 م)، ديوان امرئ القيس، 1ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة، مصر، ص227.

37 المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 4/ 111، وانظر رؤبة بن العجاج هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، (المتوفى: 145هـ، 762م)، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، 1ج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، ص179.

38 ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ص 127.

39 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق 1/ 64. وانظر النابغة الجعدي، أبو ليلى عبد الله بن قيس بن عدس بن جعدة (المتوفى 50هـ، 670م)، ديوان النابغة الجعدي، 1ج، جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد، دار صادر، ط1، بيروت، 1998م، ص70.

40 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق 1/ 69، وانظر عبد الله بن رؤبة العجاج (المتوفى 90 هـ، 708 م)، ديوان العجاج، 1ج، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان وحلب-سوريا، 1995م، ص353.

41 سيبويه، الكتاب، مصدر سابق 2/ 291. أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: 231هـ، 845م)، ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي، 3ج، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1993م، 3/ 1619. ورواية الديوان: سوى العين والآرام لا عد قربها

42 أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ، 1002م)، الخصائص، 3ج، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت 343/2. و أبو دواد جارية بن الحجاج الأيادي (554م)، ديوان أبي دواد الإيادي، جمع وتحقيق: أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط1، دمشق، 2001م، ص 183.

43 الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق 1/ 331. وانظر إحسان عباس (المتوفى 1425هـ، 2003م)، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1962م، ص128.

44 الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق 1/ 335، وانظر إحسان عباس، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، مرجع سابق ص255.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إحسان عباس (المتوفى 1425هـ، 2003م)، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1962م.
- أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790هـ، 1388م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، 10ج، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007م.
- امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي (520 م - 565 م)، ديوان امرئ القيس، 1ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5، مصر.
- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ،

1181م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2ج، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982م.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ، 796م)، الكتاب، 4ج، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (المتوفى: 1094هـ، 1682م)، الكليات، 1ج، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ، 1219م)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1ج، عبد الحميد الهنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، 1999م.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ، 1219م)، التبيان في إعراب القرآن، 2ج، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ، 933م)، جمهرة اللغة، 3ج، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 1987م.
- أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ، 928م)، الأصول في النحو، 3ج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- تمام حسان (المتوفى: 1433هـ، 2011م)، الأصول، 1ج، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، المغرب، 1981م.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ، 1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، 11ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ، 991م)، علل النحو، 1ج، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1 الرياض، 1420 هـ - 1999م.
- أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا (المتوفى: 395هـ، 1005م)، معجم مقاييس اللغة، 6ج، تحقيق عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 2002م.
- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ، 786م)، معجم العين، 8ج، تحقيق مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ، 786م) (منسوب إليه)، الجمل في النحو، 1ج، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ 1995م.
- أبو دواد جارية بن الحجاج الأيادي (المتوفى 554م)، ديوان أبي دواد الإيادي، جمع وتحقيق: أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط1، دمشق، 2001م.
- رؤبة بن العجاج هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، (المتوفى: 145هـ، 762م)، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، 1ج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت.
- سيف الدين طه الفقراء "العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد1، 2006م.
- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ، 1853م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 16ج، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت.
- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ، 898م)، المقتضب، 4ج، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.
- العجاج عبد الله بن رؤبة (المتوفى 90 هـ، 708 م)، ديوان العجاج، 1ج، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان وحلب-سوريا، 1995م.

- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ، 1002م)، الخصائص، 3ج، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور ، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى 711هـ، 1311م)، لسان العرب، 15ج، دار صادر، ط3، بيروت، 1994م- 1414هـ
- محمد إسماعيل عبدالله الصاوي (المتوفى 1399هـ، 1978م)، شرح ديوان جرير، 1ج، مطبعة الصاوي.
- محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، 1ج، دار النفائس، ط2، 1988.
- أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (المتوفى: 370هـ، 980م)، تهذيب اللغة، 8ج، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001م.
- أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، (المتوفى: 581هـ، 1185م)، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، 3ج، تحقيق عبد الكريم العزباوي، دار المدني، ط1، جدة، 1986م.
- النابغة الجعدي، أبو ليلى عبد الله بن قيس بن عدس بن جعدة (المتوفى 50هـ، 670م)، ديوان النابغة الجعدي، 1ج، جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد، دار صادر، ط1، بيروت، 1998م.
- نشوان بن سعيد الحميرى (المتوفى: 573هـ، 1177م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 12ج، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999م.
- أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: 231هـ، 845م)، ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي، 3ج، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1993م.